

أساتذة دراسات الشرق الأوسط في أمريكا الشمالية يدينون انتهاكات الحرية الأكاديمية في مصر

في السابع عشر من شهر ديسمبر عام 2013م ، طلبت لجنة الحريات الأكاديمية بمنظمة دراسات الشرق الأوسط في أمريكا الشمالية (ميسا) من رئيس مجلس الوزراء المصري، الدكتور حازم الببلاوي، أن يوقف جميع أشكال انتهاكات الحرية الأكاديمية في الجامعات المصرية.

ففي خطاب مفتوح للدكتور الببلاوي، عبرت اللجنة عن " قلقها العميق " إزاء سلسلة قرارات حكومية تحد من حرية التعبير وحرية التجمع في الحُرْم الجامعية في شتى أنحاء مصر. وقد صدرت هذه القرارات أثناء موجة من التظاهرات الطلابية والتي تعاملت قوات الشرطة معها بالكثير من العنف.

وقد أبرزت اللجنة ثلاث حوادث في أشد الاحتياج إلى استدراكها و هي:

- الأحكام المجحفة بحبس إثني عشر متظاهراً من طلاب جامعة الأزهر لمدة ١٧ عاماً؛
- مقتل المتظاهر محمد رضا في جامعة القاهرة؛
- اعتقال ثلاثة وعشرين طالباً من جامعة الزقازيق بتهم ملفقة

من الجدير بالذكر أن منظمة دراسات الشرق الأوسط في أمريكا الشمالية تم تأسيسها عام 1966 بغرض الارتقاء بالتدريس والبحث العلمي في شئون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وبحكم كونها المنظمة الرائدة في هذا المجال، تقوم ميسا بنشر *الدورية الدولية لدراسات الشرق الأوسط*، كما أن المنظمة تضم ما يناهز الثلاثة آلاف عضو من جميع أنحاء العالم. وتهدف المنظمة إلى الدفاع عن الحرية الأكاديمية وعن حرية التعبير سواء في المنطقة ذاتها أو فيما يتعلق بالدراسات الأكاديمية المتعلقة بالمنطقة في أمريكا الشمالية أو في أماكن أخرى من العالم.

لمعرفة المزيد عن لجنة الحريات الأكاديمية بمنظمة دراسات الشرق الأوسط في أمريكا الشمالية، أنظر <http://www.mesa.arizona.edu/committees/academic-freedom/index.html>

لمعرفة المزيد عن هذه الرسالة الرجاء الاتصال بهؤلاء الأشخاص:

Laurie Brand

رئيسة لجنة الحريات الأكاديمية بمنظمة دراسات الشرق الأوسط في أمريكا الشمالية

brand@usc.edu

Chris Toensing

عضو لجنة الحريات الأكاديمية بمنظمة دراسات الشرق الأوسط في أمريكا الشمالية

ctoensing@merip.org

+1 (202) 223-3677



السابع عشر من ديسمبر 2013م

السيد رئيس مجلس الوزراء / الدكتور حازم الببلاوي
شارع مجلس الشعب
القاهرة
جمهورية مصر العربية
فاكس: 2027958016 / 2027958048
بريد إلكتروني: primemin@idsc.gov.eg

سيادة رئيس مجلس الوزراء،

أكتب إليكم بالنيابة عن لجنة الحريات الأكاديمية بمنظمة دراسات الشرق الأوسط في أمريكا الشمالية (ميسا) لنسجل قلقنا العميق إزاء تردي الأوضاع المتعلقة بحرية التعبير والتجمع السلمي في الحرم الجامعية في مصر. فلشهور عدة، تابنا بقلق متزايد سلسلة من الإجراءات المقيدة لحرية التجمع السلمي في الجامعات المصرية والتي تزامنت مع عنف متزايد من قبل الدولة تجاه المتظاهرين الجامعيين. وكانت أسوأ هذه الحوادث مقتل الطالب محمد رضا يوم الثامن والعشرين من شهر نوفمبر بالخرطوش على يد قوات الأمن خلال محاولة تلك القوات فض مظاهرة داخل حرم جامعة القاهرة. ونحن نناشدكم أن تتدخلوا شخصياً، وبكل سرعة، لوقف هذا الاستخدام الغاشم لسلطة الدولة.

ويذكر أن منظمة دراسات الشرق الأوسط في أمريكا الشمالية تم تأسيسها عام 1966 بغرض الارتقاء بالتدريس والبحث العلمي في شئون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وبحكم كونها المنظمة الرائدة في هذا المجال، تقوم ميسا بنشر *الدورية الدولية لدراسات الشرق الأوسط*، كما يُذكر أن المنظمة بها ما يناهز الثلاثة آلاف عضو من جميع أنحاء العالم. وتهدف المنظمة إلى الدفاع عن الحرية الأكاديمية وعن حرية التعبير سواء في المنطقة ذاتها أو فيما يتعلق بالدراسات الأكاديمية المتعلقة بالمنطقة في أمريكا الشمالية أو في أماكن أخرى من العالم.

لاحظنا بداية صدور سلسلة إجراءات ضيقت من حرية التظاهر داخل الحرم الجامعي. فقد أصبحت قوات الأمن أكثر تواجداً داخل الجامعات يوماً بعد يوم، وهذا طبقاً لقرار صدر في أكتوبر أتاح لقوات الأمن القيام بحراسة الجامعات من الخارج؛ وسرعان من أن صدر قرار آخر سمح لقوات الأمن بالدخول للجامعات دون أي إذن مسبق من إدارتها. إضافة إلى هذا، فقد أصدر المجلس الأعلى للجامعات في الأول من نوفمبر قراراً يقضي بمنع المظاهرات تجاه شخص أو هيئة يعينها. واستشهاداً بما ورد على لسان أحد الطلاب لإحدى الصحف: "لكن هذا هو الغرض الرئيسي لأي مظاهرة: فنحن نتظاهر ضد شخص أو هيئة يعينها نعتقد أنها قامت بشيء غير عادل يستوجب النقد، وإلا فما هو الداعي للتظاهر من الأساس؟" إن قرار المجلس الأعلى للجامعات هو في الواقع قرار محبط. فنظراً لأن أي مظاهرة تستهدف التركيز على سياسات مؤسسة أو مجموعة ما فإن هذا القرار يعطي الانطباع أن الحكومة أعطت لنفسها الحق في منع المظاهرات من الأساس. وفي حقيقة الأمر، فإن آخر الأخبار توحى بأن هناك بعض من أعضاء إدارات الجامعات أخذوا يشكلون لجاناً للنظر في كيفية تطبيق التضييق على المظاهرات

السياسية تنفيذاً لقرار أعلنت عنه الحكومة في الخامس والعشرين من نوفمبر. وبموجب هذا القرار الأخير يجب على المتظاهرين الحصول على تصريح من وزارة الداخلية لعقد تجمعاتهم.

كل هذه القرارات والإجراءات تشكل انتهاكات عميقة لحقوق المواطن المصري، تلك الحقوق الواردة في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والتي تعد مصر عضواً فيه.

لقد كان هناك العديد من المظاهرات في الحُرْم الجامعية المصرية، يبدو أن بعضها انفجر بسبب المحاولات المتكررة لتضييق الخناق على حرية التعبير. ونذكر هنا ثلاث وقائع في غاية السوء يجب تداركها بسرعة وحسم.

الواقعة الأولى تتعلق بجامعة الأزهر، والتي شهدت مظاهرات شبه مستمرة منذ بداية العام الدراسي في شهر أكتوبر. ففي الثاني عشر من نوفمبر، تم الحكم على إثني عشر طالباً بالسجن لمدة سبعة عشر عاماً لكل منهم لمشاركتهم في مظاهرة يوم الثلاثين من أكتوبر. وقد تم توجيه ستة اتهامات للطلاب وهي تهمة التجمهر، وتهمة البلطجة، وتهمة التعدي على موظفين عموميين، وتهمة إتلاف الممتلكات العامة، وتهمة إتلاف الممتلكات الخاصة، وتهمة حيازة أدوات تستخدم في الاعتداء على الأشخاص.

وعلى الرغم من أن المتظاهرين تسببوا في إحداث تلفيات طفيفة متمثلة في إحداث ثقب واحد في أحد الجدران وفي الإضرار بإحدى قاعات الدراسة، إلا أننا نعيد ونؤكد على ما ورد ببيان أصدرته العديد من منظمات حقوق الإنسان المصرية ضد هذا الحكم الجائر بحق المتظاهرين، حيث أن المحكمة قد بالغت في القسوة ضد الطلاب المحكوم عليهم، وذلك بمعاقبتهم عن جميع الاتهامات التي وجهتها إليهم النيابة العامة، على الرغم من ارتباطها جميعاً بواقعة القبض عليهم أثناء تظاهرتهم أمام مشيخة الأزهر، وهو ما يُعتبر انتهاكاً صارخاً لنصوص قانون العقوبات المصري، الذي يُلزم المحاكم الجنائية في حالة وقوع عدة جرائم لغرض واحد وكانت مرتبطة ببعضها بحيث لا تقبل التجزئة، بوجوب اعتبارها كلها جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشد تلك الجرائم. هذا مع العلم بأن العقوبة المقررة لأي من هذه الاتهامات الست لا تتعدى ثلاث سنوات سجن.

الواقعة الثانية تتعلق بالطالب محمد رضا، الطالب بكلية الهندسة جامعة القاهرة، والذي قُتل في يوم الثامن والعشرون من شهر نوفمبر. ففي الوقت الذي تدعي فيه الحكومة أن محمد رضا قُتل داخل الحرم الجامعي على أيدي متظاهرين آخرين، وتزيد بالقول إن قوات الأمن لا تستخدم ذلك النوع من طلقات الخطوش الذي وجد في جسده، إلا أن نتائج التحقيقات الداخلية التي أجرتها الجامعة والتي صدرت في الأول من ديسمبر شككت في ما ادعته الحكومة. ففي مؤتمر صحفي مصاحب لهذه التحقيقات قال الدكتور شريف مراد، عميد كلية الهندسة وقتها، إن الطلقات القاتلة جاءت من الميدان خارج بوابات الجامعة حيث تجمعت قوات الأمن. وقد أيدت نتائج تحقيقات الجامعة مصداقية شكوى الدكتور جابر نصار، رئيس جامعة القاهرة، ففي حديث متلفز أكد الدكتور جابر نصار على أن الشرطة استخدمت "القوة المفرطة" لفض التظاهرات يوم الثامن والعشرين من نوفمبر. وكمؤسسة تعليمية، نشرت جامعة القاهرة بياناً "يشجب بشدة الاعتداء المباشر" على المتظاهرين بالحرم الجامعي من قبل قوات الأمن.

الواقعة الثالثة هي واقعة قمع الاعتصام السلمي الذي قام به طلاب جامعة الزقازيق حينما أطلقت قوات الأمن المركزي الغاز المسيل للدموع على المعتصمين، هذا بعد قيام مجهولين بمحاولة فض الاعتصام باستخدام الأسلحة البيضاء. وكان هذا الاعتصام قد امتد من كلية الهندسة إلى كلية التجارة بعد أن تمت الدعوة إليه في نهاية شهر نوفمبر للمطالبة بالإفراج عن ثلاثة وعشرين زميلاً كان قد تم سجنهم في الذكرى الأولى لأحداث محمد محمود بعد توجيه اتهامات مزيفة إليهم بـ"التخريب". ومن ضمن هؤلاء الثلاثة وعشرين طالباً يوجد عضو في تيار الاشتراكيين الثوريين وهو في نفس الوقت عضو في اتحاد الطلبة بكلية الهندسة؛ كما يوجد عضو بحزب الدستور ونشطاء سياسيين آخرين. وكان الطلاب قد أجلوا اعتصامهم في الخامس والعشرين من شهر نوفمبر بناءً على وعد من

إدارة الجامعة بإتخاذ خطوات تلبي مطالبهم، إلا أن الثلاثة وعشرين طالباً مازالوا رهن الاعتقال حتى كتابة هذه السطور.

إن الحكومة المصرية مسئولة عن حماية حقوق كافة مواطنيها والحفاظ عليها، وذلك يشمل حماية حقوق المواطنين الذين يعترضون على قرارات أتخذتها الحكومة ويتظاهرون ضدها. إن الحرية الأكاديمية وحرية التعبير في الجامعة حقان من أهم تلك الحقوق في مصر حيث لعبت الجامعات دوراً حيوياً في الحياة السياسية والمدنية.

نناشدكم، سيادة رئيس مجلس الوزراء، أن ترفعوا كل القيود التي تمت الإشارة إليها أعلاه والتي تتعلق باحترام حق التجمع السلمي داخل الحرم الجامعي. ونطالبكم بأن تأمروا بمراجعة فورية للأحكام الصادرة بحق طلاب جامعة الأزهر مع مراعاة تقليل تلك الأحكام عملاً بنص القانون المصري. كما نطالبكم بأن تقوموا بإجراء تحقيق دقيق حول ملابسات حادث مقتل الطالب محمد رضا طبقاً لما ورد في تقرير جامعة القاهرة في الأول من ديسمبر. ويجب أن يتضمن هذا التحقيق فحص المشاهد التي تم إلتقاطها بواسطة كاميرا البنك الأهلي والمواقع الأخرى المحيطة بالجامعة في محاولة لإعادة تشكيل الحادث. كما يجب التحقيق في سائر الأحداث العنيفة وإحالة أي ضابط شرطة يثبت استخدامه للقوة المفرطة للمساءلة القانونية. كما نطالبكم بالإفراج الفوري عن طلاب جامعة الزقازيق دون أي عقوبة أو التضييق عليهم في المستقبل .

وأخيراً نناشدكم أن تفعلوا ما بوسعكم لكي تضمنوا بقاء الجامعات المصرية مكاناً حراً لطلب المعرفة والنفاس المفتوح في هذه الفترة الحرجة من تاريخ مصر. في انتظار رد سيادتكم.

بكل إخلاص،

Nathan Brown

رئيس منظمة دراسات الشرق الأوسط في أمريكا الشمالية

Cc: الدكتور زياد بهاء الدين، نائب رئيس الوزراء

الدكتور حسام عيسى، وزير التعليم العالي

اللواء محمد مصطفى، وزير الداخلية

الأستاذ عادل عبد الحميد، وزير العدالة

فضيلة الشيخ أسامة العبد، رئيس جامعة الأزهر

الدكتور جابر نصار، رئيس جامعة القاهرة

الدكتور أشرف الشحي، رئيس جامعة الزقازيق

الأستاذ خالد منصور، مدير المبادرة المصرية للحقوق الشخصية